# الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

## قمة أوروبية خاصة لمواجهة أزمة البطالة

روما ـ كونا: احتضنت مدينة ميلانو الإيطالية أمس قمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي بناء على طلب الرئاسة الإيطالية الدورية لبحث قضايا البطالة والعمل المتأزمة وسبل تحفيز النمو الاقتصادي في القارة.وذكر مقر رئاسة الحكومة الإيطالية في بيان أن رئيس الوزراء ماتيو رينتسي وبصفته رئيس الدورة الأوروبية الحالية ترأس القمة بمشاركة 15 من رؤساء ورؤساء حكومات الدول الأعضاء بالاتحاد وبحضور رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتز ورئيسي المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي والمفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو.ويضع رينتسي الذي ألح على عقد هذه القمة قضية البطالة لاسيما في صفوف الشباب التي بلغت في ايطاليا معدلات غير مسبوقة تجاوزت 44٪ بما يعوق النمو الاقتصادي ويهدد السلم الاجتماعي على رأس أولويات فترة الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي للنصف الحالي من العام.

# «موديز» تُثبّت تصنيف الكويت عند Aa2

مدحت فاخوري ووكالات

قالت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني إن الكويت تمتلك مستويات مرتفعة جدا من القوة الاقتصادية والمالية التي تدعم وتؤكد تصنيفها السابق في أبريل الماضي عند (Aa2) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت الوكالة ان مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الكويت عند مستوى مرتفع لتتماثل مع الكثير من دول الاقتصادات المتقدمة، كذلك فإن الاحتياطي الهائل لديها من النفط والغاز الطبيعي عند معدلات الإنتاج الحالية تجعلها تستمر إلى 89 سنة أخرى.

وأكد التقرير انه على الرغم من ان الكويت تعتمد بشكل كبير على النفط الذي تتذبذب بين حين وآخر صادراتها مما يجعل اقتصادها عرضة للتقلبات، فإن التطوير والتنويع الاقتصادي قد تمت عرقلته باستمرار بسبب العلاقة بين الحكومة والبرلمان.

وبينت انه على الرغم من ان إنتاج النفط والغاز بدأ منذ عام 1940 إلا أن احتياطيات النفط والغاز في الكويت لاتزال وفيرة وقدرت الوكالة حسب معدل الإنتاج الحالي أن تستمر تلك الاحتياطيات لنحو 89 عاما.

وأضافت الوكالة في تقريرها السنوي بشأن التقييم الائتماني السيادي للكويت معتمدا على 4 عوامل تحليل أساسية هي:

**1** القوة الاقتصادية وتصنيفها عند (مرتفع جدا (–)).

**2** قوة المؤسسات وتصنيفها عند (معتدلة (+)).

**3** القوة المالية وتم تصنيفها عند (مرتفع جدا (+)).

**4** سرعة التأثر تجاه مخاطر الأحداث وتصنيفها عند (معتدلة).

وقدرت موديز بأن الأصول المالية للكويت التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار تتجاوز بكثير إجمالي الناتج المحلي للبلاد بالإضافة إلى الدين الحكومي المنخفض جدا والمستمر انخفاض حصته من إجمالي الناتج المحلي.

وذكر التقرير ان الكويت لم تحقق أي عجز في ميزانياتها منذ 1995 وتوقع التقرير ان تحقق الحكومة فوائض مالية كبيرة خلال السنة المالية الحالية يقدر عند 28٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وتوقع التقرير انه على المدى المتوسط ستنخفض الفوائض المالية تدريجيا في ظل استمرار تزايد الإنفاق الحكومي بالتزامن مع هامش الزيادة للإنتاج النفطي، كما توقع التقرير انخفاض أسعار النفط تدريجيا على المستوى المتوسط.

وأشار التقرير الى ان الكويت بسبب ثروتها الهائلة النفطية تخلفت عن نظيراتها من دول المنطقة من تطوير القطاعات غير النفطية من خلال تشجيع أنشطة القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وذكر التقرير ان قوة المؤسسات في الكويت أقل من نظيراتها عند التقييم نفسه وأرجع السبب في ذلك إلى ضعف تأثير الحكومة.

وأضاف التقرير ان مخاطر تأثر الكويت بالمخاطر الجيوسياسية تتمركز في التوتر بين إيران والمجتمع الدولي والتي في حال تصعيدها قد تؤثر سلبيا على المنطقة بأكملها، لكن تأثير هذه المخاطر على الكويت في وضع اتزان، وذلك بسبب علاقة الكويت القوية بالولايات المتحدة ودول مجموعة الـ 8 وجيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي.

أما عن القوة المؤسساتية فقد اعتبرتها (موديز) في تقريرها أنها معتدلة، مشيرة الى أن مؤشرات الحوكمة مماثلة بالعموم للدول القرينة لها في وقت تنفرد الكويت بين دول مجلس التعاون بوجود دستور ونظام برلماني فيها.

وذكر التقرير ان معدلات التضخم المنخفضة والمستقرة تدعم مصداقية السياسات، حيث انه منذ شهر مايو 2007 حتى الآن أعادت الكويت ربط الدينار بسلة موزونة من العملات مع إعطاء وزن كبير لسعر صرف الدولار الأميركي.

وقال التقرير إن ترتيبات السياسة النقدية في البلاد فريدة من نوعها بين دول مجلس التعاون وساعدت الكويت في تحمل ضغوط تضخمية معتدلة في أوقات ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ متوسط معدلات التضخم نحو 4٪ خلال السنوات (2009 ـ 2013) وكانت تقلبات معدلات التضخم على مدى السنوات العشر الماضية مقاربة لمعدلاتها المسجلة في الدول المماثلة لها في التصنيف متوقعة انخفاض متوسط معدلات التضخم إلى نحو 3,3٪ للسنوات (2013 ـ 2015).

وعن القطاع المصرفي الكويتي قالت (موديز) إن التوقعات حول النظام المصرفي مستقرة كونه مدعوما بمعدلات الرسملة المرتفعة والسيولة القوية متوقعة نمو التسهيلات الائتمانية بنحو 10٪ خلال العام الحالي مدعوما بتسارع النمو في القطاعات غير النفطية.

واستعرضت مجموعة من العوامل التي تشجع الاستثمار الخاص والطلب الائتماني للشركات وتشمل ارتفاع الإنفاق العام وصدور القانون الجديد لتشجيع الاستثمار المباشر إضافة الى الإطار القائم للشراكة بين القطاعين العام والخاص وأخيرا استمرار ارتفاع الأجور والمرتبات في القطاع العام وإن كانت وتيرة ذلك النمو تميل للاعتدال.

ورجحت (موديز) ان تشهد القروض غير المنتظمة مزيدا من الانخفاض من نحو 3,6٪ من إجمالي القروض في النظام المصرفي في ديسمبر 2013 لتصل إلى نحو 3٪ خلال (12 ـ 18) شهرا المقبلة لتقترب بذلك من مستوياتها المسجلة قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وذكرت ان أحد العوامل التي تدفع نسبة القروض غير المنتظمة إلى الانخفاض يتمثل بزيادة مخصصات خسائر القروض إضافة الى عمليات شطب الديون في وقت تحتفظ البنوك الكويتية بمعدلات قوية لكفاية رأس المال وباحتياطيات سيولة مريحة وقاعدة ودائع مستقرة.

وقال التقرير إن فوائض الحساب الجاري ووضع الأصول الخارجية القويين لدى الكويت يقللان مخاطر التعرض الخارجي إلى مستويات متدنية جدا إذ تظهر البيانات أن صافي وضع الاستثمار الدولي للكويت بلغ نحو 51٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 وهذه النسبة تستبعد الأصول التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار.

وقدرت (موديز) حجم الأصول التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار بنحو 400 مليار دولار في نهاية السنة المالية 2013/12، مشيرة الى أن صافي وضع الاستثمار الدولي للكويت يتجاوز قريناتها الإقليمية والمماثلة لها في التصنيف.

### استمرار تزايد الإنفاق الحكومي سيقلص الفوائض المالية تدريجياً

### الكويت تحقق فوائض مالية تقدر بـ 28٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال 2014

### علاقة الكويت القوية بأميركا ومجموعة الـ 8 ودول التعاون تجنبها المخاطر الجيوسياسية

## البنوك تستأنف عملها اليوم بنصف طاقتها

محمود فاروق

تستأنف البنوك الكويتية عملها اليوم بنصف طاقتها، وذلك حسب تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بذلك الشأن، حيث ستقوم البنوك بفتح عدد من فروعها في المناطق التجارية والمزدحمة بالسكان التي تستدعي الحاجة للتعامل مع البنوك، إضافة إلى أفرع البنوك الموجودة في مطار الكويت الدولي التي تعمل على مدار 24 ساعة.

وكان الأمين العام لاتحاد المصارف د. حمد الحساوي صرح في وقت سابق بأن عمل البنوك يوم الخميس التاسع من أكتوبر سيكون على نطاق محدود من خلال القاعة المصرفية في المركز الرئيسي ومن خلال بعض الفروع الأساسية المنتشرة في محافظات البلاد وذلك بناء على التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بهذا الشأن. على أن تفتح البنوك أبوابها وتعمل بكامل طاقتها الأحد المقبل 12 أكتوبر.وتعمل البنوك يوم الخميس بحوالي 50 فرعا موزعة على جميع البنوك المحلية ومنتشرة في جميع محافظات الدولة لتغطية جميع احتياجات عملائها المصرفية. وتستمر البنوك في تقديم خدماتها المصرفية المختلفة من خدمة هاتفية والكترونية ومصرفية عبر الهاتف النقال، إلى جانب أجهزة السحب والإيداع الآلي، التي تعمل على مدار 24 ساعة دون توقف إلى جانب توفير السيولة اللازمة في أجهزة السحب الآلي، والتأكد من عملها من خلال غرف العمليات الخاصة بكل بنك ولك بالتنسيق مع شركة كي نت لتغطية كل ماكينات السحب والإيداع بمختلف مناطق الكويت.

## 3,9 مليارات دولارات حجم تجارة الجلود خليجيا في 2013

قيمة الصادرات والواردات الجلدية في منطقة الخليج خلال 2013

| الدولة | الواردات | الصادرات | الإجمالي (مليون دولار) |
|---|---|---|---|
| الإمارات | 1,595.8 | 412.1 | 2,007.9 |
| السعودية | 1,039.5 | 118.3 | 1,157.8 |
| الكويت | 343.1 | 14.3 | 357.4 |
| قطر | 185.9 | 5.8 | 191.7 |
| عمان | 114.2 | 28.6 | 142.8 |
| البحرين | 38 | 4.8 | 42.8 |
| الإجمالي | 3,316.5 | 583.9 | 3,900.4 دولار |

*المصدر: يورو مونيتور انترناشيونال

كشفت تقرير حديث لشركة الأبحاث يورو مونيتور انترناشيونال ان حجم صادرات وواردات الجلود على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي قد بلغ 3,9 مليارات دولار في 2013 بما في ذلك منتجات واكسسوارات الجلود.

وأوضحت الدراسة أن الإمارات احتلت المرتبة الأولي خليجيا بـ 2 مليار دولار أي نحو 51٪ تقريبا من الاجمالي، حيث بلغ حجم الواردات نحو 1,59 مليار دولار فيما بلغت صادراتها 412 مليون دولار فيما جاءت السعودية في المرتبة الثانية بـ 1,15 مليار دولار أي نحو 41٪ من الإجمالي، حيث بلغ حجم الواردات نحو 1,04 مليار دولار فيما بلغت صادراتها 118 مليون دولار، فيما جاءت الكويت في المرتبة الثالثة بإجمالي 357,4 مليون دولار تشكل 9٪ من الإجمالي حيث بلغ حجم الواردات نحو 343,1 مليار دولار فيما بلغت صادراتها 14,3 مليون دولار كما جاءت قطر في المرتبة الرابعة بـ 185,9 مليون دولار وعمان خامسة بـ 114,2 مليون دولار والبحرين سادسة بـ 38 مليون دولار، وبذلك تكون الإمارات قد استحوذت على نصيب الأسد من هذا السوق بـ 2 مليار دولار فيما بلغ حجم سوق الصادرات والواردات الجلدية في السعودية التي تعد من كبار مصنعي المنتجات الجلدية 1,2 مليار دولار.وتبلغ حصة مدينة دبي 30٪ من سوق المنتجات الفاخرة في الشرق الأوسط وفقا لإحصائيات شركة «باين آند كومباني» الاستشارية لتعد بذلك ثاني أهم وجهة عالمية لشركات التجزئة الدولية بعد لندن. وتتمتع دبي والمنطقة بتدفق تجارة الجلود والإنفاق القوي على السلع الفاخرة

### مسؤولو شركات إنشائية لـ «الأنباء»: تأخير توريد الشيكات يعرقل تنفيذ المشاريع

# رخص المناقصات الحكومية يأتي على حساب الجودة .. والنتيجة مبانٍ «رديئة»

عاطف رمضان

أكد مسؤولو شركات متخصصة في البناء والتشييد والمقاولات أن الشركات تعاني من مجموعة معوقات كبيرة قد ساهمت في تغيير بيئة ومناخ الأعمال في الكويت منها رغبة الحكومة في إرساء مناقصات مشاريعها لمن يقدم أرخص الأسعار دون النظر بعين الاعتبار لموضوع الجودة ما ينتج عنه منشآت أو مباني حكومية رديئة، مشيرين إلى أن الحكومة لا تنظر بعين الاعتبار إلى قدرة الشركة الفائزة بالمناقصة على تنفيذ مشاريعها في الوقت المحدد.

وأضافوا في تصريحات متفرقة لـ «الأنباء» أن بعض الشركات الأجنبية تنافس مثيلاتها المحلية من خلال التقدم بأسعار متدنية للحصول على المناقصات، وذلك على حساب جودة المشاريع، ومستدلين في ذلك ببعض المباني الحكومية الجديدة «الرديئة» بسبب مواد البناء المستخدمة رخيصة السعر والتي لا تتسم بالجودة، وأنه كلما قل سعر العطاءات قلت جودة المنتجات.

ويرى البعض أن معظم الوزارات والمكاتب الاستشارية بدأت خلال 2013 تعيد النظر في مسألة تفضيل الجودة على السعر، عبر تفعيل عمل الأقسام المتخصصة في ضبط الجودة في الوزارات، وذكروا أن من المعوقات التي تواجه الشركات تأخير توريد الشيكات للشركات مما يؤثر سلبا في سرعة تنفيذ المشاريع.

الجهات المعنية لا تهتم بقدرة الشركات على تنفيذ مشاريعها في أوقاتها المحددة

ومن مجموعة المعوقات أيضا تبرز البيروقراطية الحكومية وصعوبة استقدام الشركات الكبرى التي لها ثقلها في السوق للعمالة من الخارج لتنفيذ مشاريعها، حيث تنتظر الشركة لمدة عام تقريبا لتتمكن من جلب العمالة من الخارج، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على تأخير تنفيذ المشاريع.

ورأى البعض أن المشاريع التنموية التي طرحت مؤخرا أنعشت السوق، فكثير من الشركات لديها عقود لتنفيذ مشاريع لمدة 5 سنوات كما كشف البعض عن زيادة مبيعات الشركات المتخصصة في بيع منتجات ولوازم البناء خلال العامين الماضيين بسبب المشروعات الجديدة وتوجه المواطنين لبناء قسائم سكنية في مناطق جديدة.

وأعربوا عن تفاؤلهم بمزيد من الانتعاش لسوق المقاولات والإنشاءات خلال الفترة المقبلة مع تنفيذ مشاريع التنمية.

ولفتوا إلى أن معظم المنتجات الكويتية يتم تصنيعها وفق المواصفات العالمية، وطالبوا الجهات المعنية بإعطائها الأولوية واعتمادها كموارد أساسية للمشاريع الحكومية.

وبينوا أن كثيرا من الشركات العالمية تدخل منتجاتها السوق المحلي من خلال وكالات لشركات كويتية، كذلك من خلال عقود لتنفيذ مشاريع في الكويت.

وكانت «الأنباء» استطلعت آراء المشاركين في معرض الخمسة الكبار 2014 الذي أقيم مؤخرا في أرض المعارض الدولية، حيث أفادوا بأن المعرض ثقافي تعريفي بالشركات ومنتجاتها، حيث يتم لاحقا بعد انتهاء فترة اقامته بالتعرف على الأسعار والاتفاق على الصفقات.

ولوحظ خلال المعرض قيام بعض الشركات الخارجية بنشر إعلانات في اجنحتها تطلب خلاله وكلاء لها في السوق الكويتي.

واستعرضت بعض الشركات الكويتية في أجنحتها معلومات عن قيمة وأعداد المناقصات الحكومية التي تنفذها ضمن مشاريع التنمية، لنيل ثقة الشركات الأجنبية في الحصول على وكالات حصرية أو تنفيذ مشاريع خارجية.

كما استعرضت الشركات منتجاتها وعدد وكالاتها الحصرية للشركات العالمية.

واستفادت الشركات المشاركة من ورش العمل والدورات التدريبية والتعرف على نظرائها من مختلف دول العالم.

وقد شارك في التحقيق كل من العضو المنتدب لشركة اجال العالمية لمقاولات الديكور والمباني ناصر العمر، ومسؤول المبيعات بنفس الشركة محمد النجار، ومن التسويق التنفيذي بالشركة مهدي تاج، ومدير عام شركة إنشاء القابضة م.يوسف بن عوض، ومن شركة عربي م. عاصم أحمد، والمسؤول بشركة صناعات التبريد محمد الرشيدي، ومن الشركة العربية للكهرباء اسماعيل عبدالحكيم.